



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العدل

كلمة

معالي السيّد وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة اليوم الدراسي الجهوي

"أهم التعديلات في القانون 05-23 بين النظري والتطبيق".

النادي الوطني للجيش بالجزائر العاصمة

يوم الخميس 27 جوان 2024

## بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- ✽ السيد وزير الصحة،
- ✽ السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
- ✽ السيد رئيس مجلس الدولة،
- ✽ السيد النائب العام لدى المحكمة العليا،
- ✽ السيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة،
- ✽ السيد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،
- ✽ السيدات والسادة ممثلو المؤسسات و الهيئات الوطنية،
- ✽ السيدات والسادة القضاة والمحامون،
- ✽ السيدات والسادة الحضور الأفاضل، كلٌ باسمه و صفته ومقامه،
- ✽ أسرة الإعلام.

السلامُ عليكم ورحمة الله وبركاته.

يُسعدني أن أحضر معكم اليوم، فعاليّات افتتاح هذا اليوم الدراسي، الموسوم: "أهم التعديلات في القانون رقم 05-23 بين النظري والتطبيق".

وفي البداية، أتوجّه بالشكر للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها على سلسلة الملتقيات الجهويّة التي نضمّها في ولايات وهران، قسنطينة، ورقلة والوادي، وعرفت مشاركة نوعيّة وناقشت عدّة مواضيع مهمّة، لاسيما:

- مشكلة الإدمان وتأثيراتها،
- التشريع الجزائري في مجال معالجة ظاهرة المخدرات،
- والتعديلات التي جاء بها القانون رقم 05-23،
- فضلاً على المقاربة الأمنية لمكافحة المخدرات وسبل الحدّ من انتشارها.

ويأتي هذا الملتقى متوجّهاً لكلّ هذه التظاهرات العلميّة، لاسيما أنه يتزامن مع إحياء اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الموافق للسادس والعشرين (26) جوان من كل عام.

وهو اليوم الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 42/112 المؤرخ في 07 ديسمبر 1987، حرصاً من المجتمع الدولي وتصميمه على التصدي لمشكلة المخدرات العالميّة، وزيادة الوعي بتأثيرات هذه الآفة على المجتمعات.

• السيّدات الفضليات،

• السادة الأفاضل،

بالفعل، لقد أصبحت المخدرات من أكبر المُشكلات التي تواجه المجتمع الدوليّ، بالنظر لنتائجها الهدّامة وطنياً وإقليمياً ودولياً، بسبب ما تُفرّزه من آثار اجتماعيّة سلبيةّ على المجتمعات وانحرافات سلوكيّة وتعقيدات صحيّة لدى الأفراد.

وإنّ استفحال هذه الظاهرة بين فئات المجتمع وخاصةً الشباب، يستنزفُ قدرات الدول ومقوّماتها، ويهددُ سلامتها وأمنها واستقرارها وبنية نسيجها الاجتماعيّ، ممّا جعلها وباءً قادراً على تحطيم كيان الأمم يستوجب اجتثاثها بالحزم والدّوام اللّازمين، سواءً من جانب الوقاية أو الردع، وإزالة مُسبّباتها وآثارها ومؤثّراتها، وتوحيد الجهود للحيلولة دون توغّلها في عمقٍ ونسيجٍ مجتمعنا وتفكيك بُنيته المتينة.

إنّ الجزائر كغيرها من الدول انخرطت منذ البداية في مجهودات المجتمع الدوليّ الرامية لمكافحة المخدرات، والتزمت منذ عقود من الزمن بالتصدّي لهذه الآفة من خلال عمليّات متعدّدة الأوجه والأشكال، ترمي إلى تجنيد كلّ الطاقات وفواعل المجتمع، وتوفير أكبر قدر من الإمكانيّات قصد الحدّ من انتشارها وتجفيف منابع تدفّقها.

كما تمّ تعزيز المنظومة القانونية الوطنية والأمنيّة والقضائيّة بهدف سدّ كلّ الفراغات وتوفير كل الآليّات اللازمة لردع عصابات المخدرات سواء في الجانب الموضوعي أو الإجرائي.

وفي هذا السياق، فقد صادقت بلادنا على الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات لسنة 1961، والاتفاقية الدوليّة للمؤثرات العقليّة لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة لسنة 2000 التي احتفلنا بمرور الذكرى (20) لدخولها حيز النفاذ في 29 سبتمبر 2023 بمدينة باليرمو الإيطالية.

إن بلادنا بانخراطها في مجموع هذه الصكوك الدولية تُقدّر تمام التقدير بأنّ آفة هذا الحجم و الانتشار، لا يُمكن مجابهتها إلاّ بمجهودٍ دولي مشترك و متكامل بالنظر لأبعادها الدوليّة، لاسيما مع تطوّر الوسائل الحديثة وما صاحبها من تغيير متسارع في شبكات المعلومات ووسائل الاتصال التي أدّت إلى رفع قدرات عصابات تهريب المخدرات والاتجار بها، حتى أصبحت الأموال التي تدرّها هذه الجريمة من أهم المصادر التي تجنيها المنظّمات الإجرامية في العالم.

أما على المستوى الوطني، فقد تمّ تدعيم المنظومة القانونية من خلال سنّ قانون لحماية الصحة وترقيتها في سنة 1985 وتضمّن بعض الأحكام الجزائية المتعلقة بالمخدرات، إلا أنه لم يتكفل بكل الجوانب للوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها، ممّا جعل المشرع يُفرد لها قانوناً خاصاً منذ سنة 2004، وهو القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير الشرعيين بها.

وكان هذا القانون محلّ تعديل بموجب القانون رقم 23-05 المؤرخ في 07 ماي 2023 بهدف:

أولاً- تعزيز تدابير الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال التأكيد على وضع الدولة لإستراتيجية وطنية للوقاية من المخدرات، يُكلّف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها بالتنسيق مع جميع المتدخلين في هذا المجال بإعدادها والسهرة على تنفيذها بعد مصادقة الحكومة عليها، ويشارك في وضعها مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وحرصاً على ضبط عملية بيع المؤثرات العقلية وتفعيل آليات المراقبة، نص هذا التعديل على إحداث فهرس وطني الكتروني للوصفات الطبية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى وزارة الصحة، يوضع تحت تصرف الجهات القضائية والشرطة القضائية وممارسي الصحة ومصالح الرقابة لوزارة الصحة والجمارك.

ثانياً - حلّ إشكالية تصنيف بعض المواد المهلوسة التي انتشرت في المجتمع من خلال إدراج التصنيف الوطني لها.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بصدور المرسوم التنفيذي رقم 24-112 المؤرخ في 13 مارس 2024 الذي يحدد شروط وكيفيات تصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وتعيينه، و القرار الوزاري المؤرخ في 14 فيفري 2024 المتضمن ترتيب النباتات والمواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف ، الذي صنّف بعض المواد الواسعة الانتشار كمؤثرات عقلية وخاصة البريغابالين ، وهو ما يسمح بمتابعة مروجي وتجار هذه السموم بموجب هذا القانون الصارم.

ثالثاً - تعزيز الأحكام المتعلقة بمكافحة الإدمان، من خلال ترجيح التدابير العلاجية للمدمنين بدلاً عن المتابعة الجزائية.

رابعاً وأخيراً - تعزيز الأحكام الجزائية المتعلقة بالاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتسليط عقوبات مشددة إذا تم استغلال قاصر أو معوّق أو ارتكبت الجريمة في المراكز التعليمية أو التكوينية أو الصحية أو داخل الهيئات العمومية أو المؤسسات المفتوحة للجمهور.

فضلا على إقرار حماية خاصة للصيادلة من مختلف أشكال التعدي والتهديد التي يتعرضون لها.



• السيدات والسادة،

• الحضور الكريم،

لقد أكدت المعطيات الإستبائية التي تُجرىها دورياً الجهات المختصة وجود روابط بين تجارة المخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومن بينها جرائم الإرهاب و المتاجرة بالأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها.

وبذلك، فقد ترسّخ اليقين لدى الدول بضرورة التعاون سواء على الصعيد المحلي بين مختلف مصالح الدولة، أو على الصعيد الدولي بين مختلف الدول والمنظمات والأجهزة الدولية، وتكثيف الجهود من أجل التصدي لهذه الجريمة الخطيرة وروافدها.

وتماشياً مع ذلك، تضمّن تعديل 2023 أحكاماً جديدة تتعلق بالمساعدة والتعاون القضائيين الدوليين، وتم تكييف أحكامه مع الآليات الدولية من خلال النص على التسليم المراقب الذي يمكن من خلاله للجهة القضائية المختصة أن ترخّص تحت رقابتها بحركة المخدرات أو المؤثرات العقلية للخروج أو المرور أو الوصول إلى الإقليم الجزائري بغرض الكشف عن الجرائم، وهي عملية هامة في مجال التعاون القضائي الدولي وفي تسهيل التحريات.



ويجدر التذكير بأنّ الجزائر ظلت حاضرةً دوماً بامتياز في كل المحافل  
الأممية والإقليمية ذات الصلة بمشكلة المخدرات، تُنسّق وتُشاور  
وتتعاون في إطار ما يتمّ اعتماده وإقراره في المواثيق الدولية وتلتزم بها  
ضمن قوانينها الداخلية لتحقيق غاية سامية وهي مجابهة هذه الظاهرة  
ومحاربتها بكل إمكانياتها المادية والبشرية.

وفي هذا السياق، يأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي الذي يعالج أطر  
مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في بلادنا لدراسة الإطار المفاهيمي  
والتشريعي وكذا العملي لهذه الظاهرة، سعياً لمساهمة قطاعنا في العمل  
التوعوي بالأساس، والذي يتطلب تجنيد ومشاركة جميع الفواعل دون  
استثناء، سواء الأمنيّة، والتربويّة، والتعليميّة، والدينيّة، والصحيّة،  
والهيئات التي تُعنى بالشباب، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

إنّ هذه المناسبة تعدُّ فرصةً لاستعراض الأدوات والآليات الوطنية  
والدولية المتوفرة لمكافحة المخدرات، والتأكيد على ضرورة تجميع القوى  
وتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات القائمة على تشرح هذه  
الظاهرة، وإرساء قواعد التكامل في كيفية التصدي لها.

ولابد هنا أن نشير للدور الهام الذي يجب أن تؤديه الأسرة والمدرسة  
وكل الفواعل المجتمعية الأخرى لدعم وتوعيّة الشباب من مهالك تعاطي  
هذه المواد السامة التي تفتك بهم، وما ينجم عنها من آثارٍ مروعةٍ طويلة  
الأمَد.

إنّ القضاء على أسباب هذه الظاهرة أو الحدّ منها على الأقل يعني أيضاً مضاعفة الاستعداد سواء على صعيد القضاء، أو على صعيد جميع المؤسسات الوطنية الأخرى، ومدّ البصر إلى أبعد من الحاضر لمواجهة هذه الآفة بالعزم والحزم الواجبين وتجفيف منابعها، من خلال الجهود التنموية التي تبذلها السلطات العمومية منذ سنوات للقضاء على الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف حياة المواطنين والإهتمام بالمناطق التي لم تستوفي حقها من التنمية والحدّ من البطالة وإزالة كل أسباب الإقصاء والتهميش التي تدفع إلى اليأس.

إنّ الحديث عن الجُهد الوطني الذي تشارك فيه مؤسسات الدولة يدعوني أن أُعبّر عن بالغ الثناء والاعتزاز للجهازية العالية و الدور الجبار الذي تؤديه قوات الجيش الوطني الشعبي والأجهزة الأمنيّة ومصالح الجمارك والهيئات المختصة دون انقطاع.

ويتجلى ذلك من خلال العمليات النوعية والاحترافية المُحقّقة لمواجهة بارونات المخدرات والتهرب وتقديمهم للجهات القضائية وصد المحاولات لإستهداف بلادنا وإغراقها بالقنب الهندي عالي المفعول ولا سيما عبر حدودنا الغربية وبالمؤثرات العقلية التي تصبّ بكثافة توحى بوجود عمل مُمنهج يهدف إلى الإضرار بالصحة الجسدية والنفسية للقوى الحيّة لهذه الأمة وهم الشباب.

وقد يستدعي هذا الأمر، اللجوء إلى الهيئات الأممية والمنظمات الدولية لإخطارها بالليونة التي تُبديها بعض الأطراف في تنقل أفراد هذه العصابات الخطيرة.

في الختام، إنَّ تنظيم مثل هذه الأيام الدراسية ودعوة كل القطاعات المعنية والفاعلين هي مبادرة جديرةٌ بالثمين، ولا أشك بأنَّ هذا اللقاء التفاعلي والتشاركي، سيكون داعماً لجهود كل مؤسسات الدولة والفواعل الوطنية في مجال مكافحة المخدرات بنظرة واقعية واستشرافيّة في آنٍ واحد، لأنَّ الغاية في أساسها تحمل بُعداً مجتمعياً عامراً بالوطنية وواعداً نحو البناء والارتقاء ببلدنا العزيز.

أتمنى لكم التوفيق والنجاح في أشغالكم.  
أعلن عن افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.